جامعة كربلاء
كلية القانون
ماجستير / قانون عام

اهداف الهيئات المستقلة

اعداد الطالبة
زمن..... جودة

إشراف الدكتورة
أ.م.د رشا شاكر

1441هـ
2019م

خطة البحث:

المبحث الاول / اهداف الهيئات المستقلة.

المطلب الاول/ مراجعة سياسات الحكومة ومعرفة نقاط الضعف والقوة.

المطلب الثاني /ترسيخ مفاهيم الديمقراطية.

المطلب الثالث/ تعزيز الرقابة الاستباقية ومكافحة الفساد.

المقدمة

ان الهيئات المستقلة هي هيئات وطنية. تتمتع باستقلالية عضــوية ووظيفيــة، ســواء عن الســلطة التنفيذيــة او التشــريعية بنــاء على الغرض والاهداف المطلوب انجازها من قبل هذهِ الهيئات بموجب الدستور والقوانين.

فالهيئـات المسـتقلة من اجهـزة الدولـة المنصـوص عليهـا ضـمن دستور جمهوريــة العــراق لعــام 2005 النافــذ الــذي حــدد اســاس عملها داخل البلاد؛ لان الرقابــة على الانشــطة الماليــة السياســية والاقتصادية لجميع مرافق اليات المختلفــة في البلاد هــو لتحقيــق الاهــداف المرســومة لهــا عن طريــق تحقيــق مبــدأ المشــروعية والحفاظ على حقوق وحريات الافراد في الدولة في مدة محددة.

المبحث الاول

اهداف الهيئات المستقلة

ولغرض الاحاطة بموضوع اهداف الهيئات المستقلة سوف نقوم بتقسيمه الى ثلاث مطالب.

المطلب الاول

مراجعة سياسات الحكومة ومعرفة نقاط الضعف والقوة

ان السلطات الادارية المستقلة ما هي الا نـوع جديـد ومتمـيز من ادارات الدولة فهي لا تعمل بمنعـزل عن العمـل الحكـومي العـام ولا تعمل بمنأى عن الاهداف الحكومية المعلنة.

وان الهيئات المستقلة هي هيئات مستقلة إداريـاً وماليـاً مرتبطـة بالمصـلحة العامـة للدولـة وهي جـزء من اجهـزة الدولـة تمـارس عملهـا خدمـة للصـالح العـام والحفـاظ على الحقـوق والحريـات الممنوحة للشعب والحفاظ على اموال الدولة.[1]

فالسـطات الاداريـة المسـتقلة تتمتـع بنـوع خـاص من الاسـتقلال سواء من الناحية التنظيميـة او الوظيفيـة فمن الناحيـة التنظيميـة فأنهـا بمثابـة اجهـزة لهـا تنظيم معين وتوجـد ضـمن مؤسسـات الدولة وان كان لها. اي السلطات الادارية المستقلة تنظيم خاص

[1]) دز عبد الله حنفي، السلطات الادارية المستقلة (راسة مقارنة)، دار النهضة العربية

بهـا. ومن الناحيـة الوظيفيـة فأنهـا مـزودة ببعض الامتيـازات والصـلاحيات فتـتيح لهـا التـأثير في اتخـاذ القـرارات في بعض الاحيان مما يجعلها سلطة حقيقية.

اذن السلطات الادارية المسـتقلة تتبـع السـلطة التنفيذيـة وتعتـبر في عـداد ادارات الدولة[2] وتشـكل وضـيفة التنظيم الاجتمـاعي مهمة اساسية للسلطات الادارية المستقلة وهذه المهمـة تشـكل الفكـرة الاساسـية الـتي بـني عليهـا انشـاء هـذهِ السـلطات وهي مهمة بلا شك معقدة لأنها تسعى الى اقامة نـوع من التـوازن بين المصالح المتعارضة بأتباع اسـاليب غـير تقليديـة [3] لا تظهـر فيهـا السلطات التقليدية كسلطة زجر او امر وانما تظهر فيها سلطات جديـدة تقـوم بـدور حلقـة الوصـل بين الافـراد وسـلطات الدولـة وتسعى الى انتهاج سياسة العمل الوقائي اكثر من اتبـاع سياسـة العقاب والجزاء.[4]

والسلطات الادارية المسـتقلة وسـيلة وتم اللجـوء اليهـا لمحاربـة البيروقراطية الادارية ولحماية الحريات ولتلبية احتياجات جديدة لا تصلح لتلبيتها الهيئات والمرافق الاداريـة التقليديـة بـل يلـتزم لهـا هيئات جديدة تتمتع بقدر من الاسـتقلال والحريـة والمرونـة حـتى تسـتطيع القيـام بمهامهـا بطريقـة ناجحـة ، كمـا وان عمـل هـذه السـلطات الجديـدة يتطلب خـبرات فنيـة وتخصصـات محـددة تتطلبها طبيعـة مـا يسـتند اليهـا من مهـام مختلفـة في المجـالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة بـل والمتعلقـة بـالأمن القـومي احياناً. كما وان هذه السلطات كانت ولا تزال بمثابة الجسر الـذي

---

[2]))
[3]) د. عبد الله حنفي، مصدر سابق، ص 14.
[4]) د. عبد الله حنفي، مصدر سابق، ص 28.

يربط بين السلطة والمواطن فهي حلقة وصل جديدة بين الاثـنين ووسيلة لتبصير المواطن بحقوقه وواجباتـه بـل وتثقيفـه وامـداده بالمعلومات التي يريدها حتى يقف على حقيقة الاوضـاع السـائدة في بلده على كافة الاصعدة بمـا يحقـق اكـبر قـدر من الشـفافية والمشاركة[5]. ويمكن القول – اجمالا- انها تقوم بوظيفـة التنظيم الاجتماعي تللك الوظيفة الملقاة- اصلاً- على عاتق الدولـة والـتي يجب عليها الاضطلاع بها ولكن الاسباب مختلفة قد تكون سياسية وقـد تكـون فنيـة فـأن القواعـد والاسـاليب الـتي تتبعهـا القنـوات التقليدية " السلطات الثلاث" ، وكذلك القوى المهيمنة، للنقابــات تبدو غير كافية وغـير ملائمـة للاضـطلاع بمثـل هـذا الـدور وتعتـبر البيروقراطية في الوقت الحالي اهم المشاكل التي تعرقل تقديم الخدمات من قبل الدولة الى المجتمع وذلك بسبب (1) اعتمادهـا من قبل الدول (2)تعدد التشريعات القانونيـة الـتي اصـبحت غـير ملائمـة(3) ازديـاد حاجـات الدولـة (4) توسـيع عـدد المـوظفين والوزارات لذا تعد البيروقراطيـة اهم نقـاط الضـغط الـتي تعـاني منها اجهزة الدولة.

واهم اسباب تفشي ظاهرة الفساد.

ومن اجل هذا كله تم انشاء هذه الهيئات واعطائهـا مجموعـة من الامتيازات منها :-

أ- الاستقلالية المالية والادارية.

ب- تشـريع قـوانين خاصـة بهـا تضـمن المهنيـة في تشـكيل هـذه الهيئـات، بعيـداً عن التخـريب والخضـوع للضـغط من السـلطات الاخرى.

---

[5]) د. عبد الله حنفي، مصدر سابق، ص 58.

جـ- التأكيد على مبدأي الشفافية والحياد الذين يعتـبران الاسـاس الداعم لصدق عمل هذه الهيئات

المطلب الثاني

ترسيخ فاهيم الديمقراطية

اصبح انشاء الهيئات المستقلة من اهم الركائز الديمقراطيـة في الدولــة، حيث تم انشــاء هيئــات مســقلة ومتخصصــة في عــدة مجالات منها مجـال الرقابـة ومكافحـة الفسـاد، ومجـال الاعمـال التنفيذية التي تحتاج استقلالية عن السلطة التنفيذية.

مثالها في العراق (المفوضية العليا لحقـوق الانسـان، المفوضـية العليـــــــــــــــــــا للانتخابـــــــــــــــــــات).

- وفي فرنسـا تم انشـاء اللجنـة الوطنيـة للاتصـالات والحريـات استناداً الى قانون 1986 وقد تعاقب على تنظيم قطـاع الاتصـال السمعي والبصري في فرنسا ثلاث هيئات هي:-

1- السلطة العليا للاتصال السمعي والبصري.

2- المجلس الاعلى السمعي والبصري.

3- لجنة التعددية والشفافية انشأت بالقانون الصادر عام 1984 .

اما في بريطانيا فنجد مركز الفنـون والمركـز البريطـاني، اللـذان يعدان من قبيـل الهيئـات المسـتقلة ولهـا دوراً مهمـاً في المجـال الثقافي.

المطلب الثالث

تعزيز الرقابة الاستباقية ومكافحة الفساد

تعمل الهيئات المستقلة على اتخاذ اجراءات سـريعة ووقائيـة في حال التلكـؤ او الخطـأ او القصـور من جـانب سـلوكيات الحكومـة والوزارات.

-يرى الباحثون ان هـذه الهيئـات تمـارس دور الاشـراف والتوجيـه سواء أكانت ذات طابع اقتصادي بحت او مالي او اجتماعي.

- في الحقيقة ان صـميم عمـل هـذه الهيئـات لا يخـرج عن الـدور الرقابي.

- يعد عـدم وجـود اجهـزة رقابيـة مسـتقلة ، وعـدم وجـود عنصـر رقـابي كفـوء من الاسـباب المؤديـة الى ظهـور الفسـاد المـالي والاداري وانتشاره ممثلاً بالرشوة – التزوير- الاختلاس- الوساطة- استغلال المنصب.

ولتحقيـق الغايـة المرجـوة من تشـكيل الهيئـات المسـتقلة اتخـذ تشكيلها طابعاً جماعياً يتمثل في شكل (لجنة).

- تعد لجنة المدينة الاريكيـة الـتي أُنشـئت عـام 1883 من أعـرق نماذج لجان الخدمة المدنية الـتي مـازالت تـؤدي دوراً في تطـوير الخدمة المدنية الفدرالية.

- في فرنسا اشار تقرير مجلس الدولة الفرنسي عام 2001 الى ان السلطات الادارية المستقلة تسعى الى تحقيق ضمانات اقوى من الاحـتراف او النزاهـة او الكفـاءة و التطلـع الى سياسـة اكـثر استجابة للوساطة والشفافية، اما في العراق فقد أنشأت اجهـزه رقابية عديدة بهدف مكافحة الفساد المالي والاداري بكل اشكاله واتبـع المشـرع العـراقي الاتجـاه المتبـع في الولايـات المتحـدة الامريكية في تأسيس مجلس الخدمة الاتحادية. حيث نص دستور

جمهورية العراق لعام 2005 في م/ (107) منـه على (يؤسـس مجلس يسـمى مجلس الجدمـة العامـة الاتحـادي، يتـول تنظيم شؤون الوظيفة العامة بما فيهـا التعـيين والترقيـة وينظم تطوينـه واختصاصه بقانون).